



قمة البحرين

اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى
الدورة العادية الثالثة والثلاثين
المنامة - مملكة البحرين
الخميس: 8 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 16 مايو/أيار 2024 م

ق/33/(05/24)-23-غ(13425))

كلمة

فخامة الرئيس قيس سعيد
رئيس الجمهورية التونسية

ألقاها نيابة عن سيادته

معالي السيد نبيل عمار

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج - الجمهورية التونسية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (33)

المنامة- مملكة البحرين

الخميس: 8 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 16 مايو/أيار 2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أخي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

يطيب لي أن أتوجه بأسمى عبارات التهنئة إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين الشقيقة، على تويّ رئاسة القمة العربية الثالثة والثلاثين، راجيا له كل التوفيق في جمع الكلمة ووحدة الصفّ، والارتقاء بعملنا العربي المشترك إلى مستوى تطلعات شعوبنا. كما يُسعدني أن أُشيد بما وفرته مملكة البحرين الشقيقة من كرم الوفادة وظروف انجاح قمتنا هذه.

وأعبر بهذه المناسبة المتجددة عن تميّنا للدور الذي اضطلع به أخوّي حضرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وصاحب السموّ الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود وليّ العهد ورئيس مجلس الوزراء، على مدى رئاسة المملكة العربية السعودية الشقيقة للقمة السابقة، بروح عالية من المسؤولية في جهود لَمّ الشّمل، والدّفْع نحو مزيد الارتقاء بمنظومة عملنا العربي المشترك، إلى مراتب رفيعة تواكب مختلف المستجدات والتحوّلات على المستويين الاقليمي والدولي.

كما أثنى جهود معالي السيد أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية،
وأعضاده على جهودهم المحمودّة لتعزيز العمل العربي المشترك.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،
الحضور الكريم،

ان الجرائم الفظيعة التي يرتكها الاستعمار العنصري الغاشم ضد أبناء الشعب
الفلسطيني على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، دون محاسبة أو عقاب، ستبقى وصمة عار
على جبين الانسانية جمعاء. فحلفاء الكيان الغاصب في ورطة حقيقية، لأن انحيازهم
الأعمى لهذا الكيان يضرب في الصميم منظومة القيم التي يدعون الدفاع عنها.

فأمام الإبادة الجماعية التي يقترفها الكيان المحتل ضد الشعب الفلسطيني، بات
الصمتُ جريمة موصوفة. وإن المجتمع الدولي مُطالب الآن، أكثر من أي وقت مضى،
بتحمّل مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية والأخذ في الاعتبار الصوت المتصاعد
للمجتمع الإنساني الذي يدعو إلى الوقف الفوري للعدوان الغاشم واللاإنساني ضدّ
الفلسطينيين، ووضع حدّ لسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة التي يمارسها الكيان
المستعمر وبقائه فوق القانون الدولي وفوق المحاسبة، والإسراع بفتح الممرات الإنسانية
اللازمة لإيصال كامل الموادّ الإغاثية وفكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني الشقيق.

إن دَفَع قوات الاحتلال للشعب الفلسطيني، صاحب الحق والأرض، إلى التهجير
القسريّ المحظور بمقتضى الشرائع والمواثيق الإنسانية والقوانين الدوليّة، يدعونا إلى
بذل كافة الجهود السياسية والدبلوماسية في كافة المنابر الإقليمية والدولية لفضح

عملية الابادة المنهجة التي ينفذها الكيان المستعمر في الأراضي الفلسطينية؛ منذ عقود؛
لإجبار اخواننا الفلسطينيين على ترك بيوتهم وأراضيهم.

وإن تونس التي سبق لها أن أوضحت؛ من كل المنابر؛ موقفها ودعمها المبدئي والثابت
لنضالات الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات
السيادة على كامل أراضيه وعاصمتها القدس الشريف، لتجدد دعوتها للدول العربية
الشقيقة إلى مواصلة تحركاتها في كل المحافل الاقليمية والدولية من أجل تحميل
المجموعة الدولية والأمم المتحدة لمسؤولياتها السياسية والقانونية في وضع حدّ لكل هذه
الممارسات والمغالطات، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتمكينه من حقوقه
المشروعة ومحاسبة الكيان المستعمر على جرائمه.

أصحاب الجلالة والفخامة والسموّ،
الحضور الكريم،

ان ما تشهده منطقتنا العربية من تعاظم للتحديات على مستوى الأمن الغذائي
والطاقة والمنظومات الصحية والتعليمية والبحث العلمي والانتقال التكنولوجي، يدعونا
لتكثيف التعاون والتأزر فيما بيننا من أجل مجابهتها، كما يحفزنا لاستعادة المبادرة فيما
يتعلق بالقضايا العربية المطروحة على المستويين الاقليمي والدولي، آمليين إيجاد حلول
سلمية ودائمة لها في كنف احترام سيادات الدول العربية الشقيقة ووحدتها الترابية، وبما
يضمن لشعوبها الأمن والاستقرار وحقها في الازدهار والنماء.

وتجدد تونس، بهذه المناسبة، التأكيد على موقفها الداعم لتسوية سياسية دائمة في
ليبيا الشقيقة، وحرصها على العمل من أجل تقرب وجهات النظر بين مختلف الأطراف

الليبية، من أجل التوصل إلى حل كامل وشامل على أساس توافق ليبي-ليبي، بعيدا عن أية تدخلات أجنبية لا يمكن أن تفيد ليبيا وشعبها، وبما يحفظ لليبيا الشقيقة سيادتها الوطنية ووحدتها الترابية، ويساعد أبنائها على تركيز مؤسسات دولتهم الموحدة والدائمة.

إن الإدراك المشترك بضرورة توحيد المواقف وتكثيف التشاور والتنسيق لتدعيم مقومات الأمن والاستقرار والنماء بمنطقتنا العربية، هو من أساسيات المرحلة القادمة، من أجل تعزيز مناعتها لاسيما مع بروز متغيرات ومستجدات إقليمية وأزمات دولية متلاحقة وفارقة، لم يعد بإمكان أي دولة مواجهة تداعياتها بمفردها.

فدولنا بأمر الحاجة اليوم إلى تركيز جهودها على مواجهة مُقتدرة للتحديات الماثلة أمامها خاصة في المجالات التنموية من أجل تحقيق أمنها الغذائي والمائي والطاقي في ظل ما يعرفه العالم اليوم من تغيّرات متسارعة على أكثر من صعيد، ما يقتضي منا المطالبة بالاسراع في إصلاح المنظومة المالية الدولية حتى تساهم في مجابهة هذه التحديات.

ان تونس تأمل أن ترقى قمتنا اليوم إلى مستوى اللحظة التاريخية الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية، بتبنيها قرارات تسهم في الدفاع عن قضايانا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفي دعم منظومة العمل العربي المشترك لما فيه خير كل الدول العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته